

كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف +٩٦٨ ٢٤٧٠٩١٨١
فاكس +٩٦٨ ٢٤٧٠٨٣٩

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة للبنك الأهلي ش.م.ع.ع ("البنك") الواردة على الصفحات 5 إلى 75، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2017 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. يتضمن قسم مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية مراجعتنا للقوائم المالية للبنك في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

تمثل مسائل المراجعة الرئيسية تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدئ رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات والتمويل

راجع الإيضاحات رقم 3-1-3 ورقم 4-1-3 لمعرفة تأثير التحول والإيضاحات رقم 3-4 ورقم 1-5 ورقم 2-5 ورقم 8 ورقم 1-34 من القوائم المالية، للسياسات المحاسبية واستخدام التقديرات والأحكام وإفصاحات مخاطر الائتمان.

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (الأدوات المالية) بتاريخ 1 يناير 2018، ونتج عنه ما يلي:

- التغيرات في السياسات المحاسبية فيما يخص انخفاض القيمة، بما في ذلك الحاجة لوضع افتراضات وأحكام معقدة لإدراج ووقت انخفاض القيمة؛
- إدراج التعديلات الانتقالية في الأرباح المحتجزة في تاريخ التطبيق المبني للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 أي 1 يناير 2018؛
- استخدام نماذج إحصائية ومنهجيات لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة؛

صفحة 1 (أ)

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع (تابع)

- تغيرات جوهرية في العمليات والبيانات والمراقبة والتي لم تكن موضوع اختبار مسبقاً؛
 - متطلبات افصاح جديدة فيما يخص تأثير التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وجودة الائتمان للحافطة التي تتضمن تفسيرات الحكام الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.
- نظراً لأهمية القروض والسلفيات (حيث تمثل 82% من إجمالي الأصول) لإعداد القوائم المالية وعدم اليقين في التقديرات المرتبطة بحساب خسائر الائتمان المتوقعة، اعتبرت هذه المسألة من مسائل المراجعة الرئيسية.

كيف تناولنا المسألة:

شملت إجراءات المراجعة التي قمنا بإجرائها – من بين إجراءات أخرى، لتناول المخاطر الكبيرة المرتبطة بانخفاض القيمة – ما يلي:

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9، وفما للنشاط التجاري وممارسة الصناعة؛
- التأكيد على فهمنا عمليات الإدارة المراجعة الجديدة والأنظمة والضوابط المنفذة، بما في ذلك الضوابط على تطوير نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛
- كلفنا اختصاصيين لإدارة المخاطر والمعلومات المالية باختبار الضوابط العامة على التطبيق وتكنولوجيا المعلومات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية ومراجعة معقولة وملائمة الأسلوب والافتراضات والمدخلات الرئيسية، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي والترجيح المستخدمة في المحتويات المتنوعة لحساب خسائر الائتمان المتوقعة، على الترتيب؛
- اختبار الضوابط على تفويض مخرجات النموذج؛
- تقييم مخاطر الائتمان على أساس العينة للقروض المسددة والمتعثرة، وذلك لاختبار الضوابط على التصنيف الائتماني وعملية المراقبة؛
- اختبار على أساس العينة للقروض والسلفيات للعملاء لتحديد ما إذا كان تم تعريف الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بشكل ملائم؛
- اختبار على أساس العينة لمخططات الإدارة من أجل تقييم معقولة التعديلات على النموذج والتجاوزات؛
- اختبار اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة؛

قمنا بتقييم كفاية افصاحات البنك المتعلقة بتأثير الانتقال لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 لأول مرة، والسياسات المحاسبية الجديدة واستخدام التقديرات والأحكام الهامة والجودة الائتمانية للقروض والسلفيات بالإشارة إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات التالية والمتضمنة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقارير مراجعينا عنها؛

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة
- القوائم المالية لبنك الهلال للخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير الحوكمة
- تقرير بازل الافصاح الثاني الركيزة الثالثة والافصاح الثالث للبنك
- تقرير بازل الافصاح الثاني الركيزة الثالثة والافصاح الثالث لبنك الهلال للخدمات المصرفية الإسلامية

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لا يشمل المعلومات الأخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. وإن خالصنا، استناداً إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

صفحة 1 (ب)

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية
إن الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولون عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة 1974 وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة والقائمين على الحوكمة مسؤولون عن تقييم قدرة البنك على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم يعتزموا تصفية البنك أو وقف العمليات، أو ألا يوجد لديهم دليل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ستمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر، فردياً أو كلياً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نستخدم أحكاماً مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لأجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول نجاعة أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استناداً إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهرية يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة البنك على مواصلة عملياته طبقاً لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا إلى وجود عدم يقين جوهرية، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خلاصتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البنك يتوقف عن مواصلة عملياته طبقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي البنك الأهلي ش.م.ع.ع (تابع)

نحن نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المخطط للمراجعة وتوقيته، ونتائج المراجعة الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية مراجعتنا.

كما نقدم إقراراً إلى القائمين على الحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، وتُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي تُبلغها إلى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير مراجعتنا، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

نحن نرى أن القوائم المالية للبنك عن العام المنتهي بتاريخ 31 ديسمبر 2018 تتوافق - من جميع النواحي الجوهرية - مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال؛
- المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة 1974 وتعديلاته.



كينيث ماكفارلان

10 مارس 2019